تفسير مصطلحات التجارة الدولية INCOTERMS

الباحث : شيخي محمد الأمين
كلية الحقوق جامعة تلمسان
مخبر القانون البحري و النقل
الدرجة العلمية : السنة الثانية دكتوراه

ملخص :
تلعب مصطلحات التجارة الدولية دورا هاما و بارزا في التجارة الدولية ، ذلك أنها تقدم للبائع (المصدر) و المشتري (مستورد) مجموعة من القواعد و الشروط الصادر عن الغرفة التجارية الدولية تفسر و توضح بشكل كبير المصطلحات التجارية الأكثر شيوعا في التجارة الخارجية ، بحيث نجدها تعبر بجلاء عن لغة مشتركة بين أطراف المتعاملة في التبادل التجاري ، من خلال قواعدها المستمدة من الأعراف و العادات التجارية بين جميع بلدان العالم ، و بالتالي فهذه المصطلحات تحدد من خلال كل قاعدة من قواعدها بعض مشتملات الأساسية للعقد التجاري بتحديد الإلتزامات و المسؤوليات من خلال التفصيل في التكاليف و الأخطار بالإضافة إلى تحديد نقطة التسليم ، و الغاية من ذلك عدم وقوع الفرقاء في سوء فهم و ما ينتج عن ذلك من منازعات و ما ينطوي عليه من إضافة الوقت و هدر المال ،و الغاية من دلك تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في المعاملات التجارية الدولية و المحلية .

Résumé :
Les termes du commerce international jouent un rôle important et proéminent dans le commerce international, de sorte qu'il fournit au vendeur (exportateur) et à l'acheteur (importateur) un ensemble de règles et conditions publiées par la chambre de commerce international expliquer et illustrer les termes commerciaux important les plus couramment utilisés dans le commerce extérieur , de sorte que nous avons trouvé claire exprimant pour un langage

commun entre les parties qui traitent dans le commerce par des règles dérivées des coutumes et des pratiques commerciales entre tous les pays du monde , et donc ces termes déterminés par chaque règles de base des règles commercial certaines inclusions principal dupréciser les obligations et la responsabilités par les détail dans les coûts et les risques ainsi les points de livraison, et a la fin cette absence de la présence des parties dans le malentendu et les conflits résultants et ce qu'il entraine prendre du temps et gaspiller de l'argent, Alor cette termes en peut assurer une plus grande stabilité dans les transactions commerciales .

Abstract :

International trade terms play an important role and prominent in international trade , so it provides the seller (esporter) and the buyer (importer) a set of regles , and conditions issued by the international chamber of commerce explain and illustrate the significant commercial terms most commonly used in foreign trade , so that we found clear expressing for a common language between the parties dealing in the trade throught reles habits derived from customs and business pratices among all contries of the world , and thus these termes determined by each , base from bases some almstmdat basic commercial contrat specify the obligation and respensabilites throught the detail in the costs and risks as well as determine the peace points , and the end for that lack of the occurrence of the parties in the resulting disputes and what it entails wasting time and wasting money .and thus achieve greater stability in commercial .

مقدمة

تطورت المعاملات التجارية في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا و ترتب على ذلك تغييرا جذريا في التعاقدات التجارية و إجراءات الشحن و النقل و كذلك الإجراءات الجمركية ، و ظهرت على الساحة عبارات تجارية لم تكن متداولة من ذي قبل و منها تيسير التجارة ، و أمن سلسلة الإمداد الدولية و اللوجستيات و غيرها ، و في هذا لعبت الكثير من المنظمات

الدولية دورا هاما في وضع القواعد و الاتفاقيات التي من من شأنها أن تضمن الالتزام و التنسيق بيم مختلف الدول و المؤسسات و بما يؤدي إلى إنسياب حركة التجارة و تفادي تعقيدات أو معوقات قد تؤثر على حركة تدفق البضائع من دول لأخرى[1].

و من بينهذه المنظمات الدولية نجد أن غرفة التجارة الدولية CCI[2]، من بين أهم المنظمات التي تسعى الى توحيد مصطلحات المستعملة في التجارة الدولية ، فكانت الحاجة وليدة الإختراع ، حيث أصدرت غرفة التجارة الدولية مجموعة من المصطلحات التجارية الدولية أطلق عليها اسمالانكوترمز[3]، غايتها هو تحقيق أكثر قدر من الإستقرار في المعاملات التجارية ين أطراف عقود التجارة الدولية

هذا الأخير هو الذي يدفعنا إلى البحث و التساؤل عن مدى نجاعة إستخدام مصطلحات التجارة الدولية بين أطراف العقد التجاري ؟ او بعبارة أخرى ما هو دور مصطلحات التجارة الدولية في عملية التبادل التجاري الدولي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية كان لزاما علينا تفسير هذه المصطلحات من خلال التطرق إلى مفهومها و نشأتها و تطورها و طبيعتها القانونية بالإضافة إلى إبراز الغاية و الأهمية هذه المصطلحات في تحديد بعض مشتملات العقد التجاري (المطلب أول) و ماذا قدمت للفرقاء في ظل ما إستحدث في الطبعة الأخيرة من هذه المصطلحات (مطلب ثاني) .

المطلب الأول : المفهوم العام لمصطلحات التجارة الدولية :

إن التعاملات التجارية الدولية في الوقت الراهن تفرض لا محالة إستعمال مصطلحات التجارة الدولية " الأنكوترمز" نظرا لما تقدمه للفرقاء العقد التجاري الدولي، لهذا وجب علينا التطرق و البحث عن هذه القواعد من خلال تناول بالتفصيل عن التعريف بقواعد الأنكوترمز (الفقرة أولى) و البحث عن نشأة و تطور هذه القواعد (فقرة ثانية) بالإضافة إلى البحث عن الطبيعة القانونية لهذه القواعد (فقرة ثالثة) من جهة ، و من جهة أخرى التطرق على لأهمية هذه القواعد و الغاية من وجودها (فقرة رابعة) .

الفقرة الأولى : تعريف بالأنكوترمز :

تفهم الأنكوترمز بعدة معاني [4] ، على أنها بمثابة دليل لمصطلحات التجارة الدولية ، و تعبر أحيانا عن قواعد و قوانين دولية لتفسير المصطلحات و المفاهيم التجارية المثبتة في

الغرفة التجارية . أو هي تعبير عن المصطلحات التجارية الدولية المستخدمة في البيوع الدولية ، ذلك أنها تنصرف إلى صيغقانونية تجارية معروفة عن الصعيد الدولي ، تحدد ماهية إلتزامات طرفي عقد البيع الدولي ، و تعيين الإلتزامات في شأن نقل البضاعة و التأمين عليها و تخليص ثمنها ، و التعامل بشأنها في الجمرك وتستخدم بالإضافة إلى ذلك في حالة نشوء نزاع تجاري ، حيث تمثل الصيغ الوحيدة المستخدمة لحل النزاعات بين الأطراف [5].

و تعرف كذلك على انها مجموعة من القواعد المتعارف عليها دوليا لتفسير أهم مصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية ، و كلمة « INCOTERLS » ، إختصار الإسم المجموعة باللغة الإنجليزية و إسمها الكامل "international commercial terms"[6].

مما سبق نجد أن قواعد الأنكوترمز لها العديد من التعريفات و مفاهيم [7] التي تهدف غالبيتها على أن هذه القواعد هي من العناصر الأساسية في العقود التجارية الدولية ، إذ أنها تبين للفرقاء العمل الذي يجب القيام به بالنسبة إلى إنتقال البضائع من البائع إلى المشتري . و توضيح المسائل تخليص البضائع للتصدير و الاستيراد ، و تشرح كيفية توزيع النفقات و مصاريف و تحديد المخاطر عل عاتق اي جهة من الفريقين البائع او المشتري ، و تزيل الإبهام و الخلافات و النزاعات الناجمة عن إستعمال الفرقاء مصطلحات تجارية كمصطلح " فوب"[8] و غيره من المصطلحات الأخرى ، من دون أن تكون مبنية على قواعد و أسس متعارف عليها ، و تقدم مفهوما و تعاملا موحدين بالنسبة إلى موجبات و حقوق كل طرف في العقد ، فيما يخص كل مصطلح تجاري دولي.[9]

الفقرة الثانية : نشأة و تطور قواعد الأنكوترمز:

عرفت مصطلحات التجارة الدولية عدة تطورات مختلفة [10]، فنظرا للتباين و الإختلاف الأعراف التجارية السارية في الدول المختلفة نجد أن غرفة التجارة الدولية أولت رعايتها و كفايتها بتحديد مفاهيم سهلة و واضحة للقواعد المتعارف عليها دوليا عن طريق إصدار نشراتها المتتالية لتفسير هذه المصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية . و كانت البداية بإصدار أول مجموعة و التي تعتبر النواة الأولى لهذه القواعد و كان ذلك عام 1936 . و قد قامت غرفة التجارة الدولية بهذه الخطوة بإعتبارها أحد المنظمات الدولية التي أسند إليها توحيد المفاهيم الدولية للتجارة الدولية لترسيخ مبدأ حرية التجارة

السلعية و كان ذلك في المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي إنعقد في الولايات المتحدة عام 1926.[11]

و ظلت هذه المجموعة سارية حتى عام 1953 حين دعت الضرورة إلى إجراء مراجعة شاملة لها و إعادة صياغتها لتكون صورة معبرة بصدق أكثر كما كان يجري به العرف في أسواق التجارة الدولية ، و على هذا فقد عدلت قواعد 1936 و حلت محلها مجموعة جديدة من القواعد هي قواعد الأنكوترمز 1953 حيث تضمنت عشر عقود للبيوع الدولية ما زال معمولا ببعضها حتى الآن.[12]

لكن مع التطور الحاصل في التجارة الدولية تم إعادة صياغة مجموعة جديدة تلغي السابقة و كان ذلك عام 1967 حيث تم إضافة عقدين جديدين إليهما ،DDP[13] و DAF[14] ، إلا أن هذه الأخيرة هي الأخرى عدلت مرة أخرى سنة 1976 و أضيفت إليها عقد جديد هو FOB Airport، و ذلك بعد أن إزداد النقل بالطائرات ، و كان ذلك عام 1976 .

فيسنة 1980 قامت غرفة التجارة الدولية بإصدار مجموعة جديدة لشروط البيوع التجارية حيث تضمنت 14 عقدا و ذلك من أجل موائمة التطورات الكبيرة في مجال النقل الدولي ، و التوسيع في الطيران ، و النقل البحري حيث ظهرت الحاويات كوسيلة لنقل البضائع و كذلك ظهور النقل المتعدد الوسائط [15].

و لقد أصدرت غرفة التجارة الدولية نسخة أخرى معدلة لسابقة عام 1990 ، التي تأتي على خلفية جهودها منذ أواخر الثمانينات قصد ، إجراء تنقيح مماثل لما جرى 1953 لموائمتها للممارسات التجارية المعاصرة [16].

و مع بداية عام 2000 قامت غرفة التجارة الدولية بإصدار نسخة جديدة للأنكوترمز [17]، جاء ذلك تبعا للتطور الذي صاحب التجارة الدولية و خاصة ما يتعلق بالنقل و التأمين و التسليم و الشحن و التفريغ ، إضافة إلى إنتشار المناطق الحرة و زيادة إستخدام الإتصالات الإلكترونية في المعاملات التجارية الدولية و إنتشار المناطق الجمركية الحرة ، و تتضمن الأنكوترمز لعام 2000 عرضا أبسط و أوضح للتعريف الثلاث عشر التي قد نقحت جميعها[18].

منذ مطلع القرن الحادي و العشرين أدى تطور الاقتصاد العالمي إلى التوسع الكبير في المعاملات التجارية بين الأمم ، مما ترتب على إرتفاع معدل إحتمالات حدوث النزاعات بين أطراف عقود البيوع الدولية بسبب عدم صياغة هذه العقود بالدقة الكافية ، و في

الواقع الأمر لم تتخلف غرفة التجارة الدولية على عادتها عن مسايرة ركب التقدم ، فقامت بمراجعة المصطلحات التجارية لسنة 2000 ، بإجراء تعديلات و الاضافات اللازمة عليها ، و من ثم فقد أصدرت غرفة التجارة الدولية قواعد مصطلحات التجارة المحلية و الدولية 2010 جديدة أخذت في الحسبان ما إستجد على الساحة الدولية من تطورات في مجال المعاملات التجارية خلال سنوات العشر الماضية [19].

الفقرة الثالثة :الطبيعة القانونية لقواعد الأنكوترمز:

هناك مبدأ عام يجب أن يوضع في الإعتبار دائما ، و هو أن العقد شريعة المتعاقدين ، بمعنى أن الأطراف المتعاقدة أن تتفق بينها على ما تشاء من الأحكام و الشروط و الالتزامات [20].

و القاعدة العامة أن مصطلحات التجارة الدولية تعتبر قواعد إختيارية غير ملزمة ، و لا تتمتع بالصفة الآمرة فهي قواعد إختيارية تصدرها و تشرف على تعديلاتها غرفة التجارة الدولية ، و يمكن الإحالة إليها في عقود البيع الدولية للبضائع ، إذا توافق أطراف على ذلك ، كما يحق لهم تعديل بعض بنودها أو الإضافة عليها [21].

على عكس النصوص التشريعية و الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول المنظمة إليها ، على أنه متى أشار المتعاقدان ، إليها في عقودهم فإنها تسمد إلتزامها في هذه الحالة من إتفاق الأطراف على تبنيها ، و يفضل أطراف التعاقد عادة تبني هذه القواعد عندما ينتمون إلى دول تتشابه أنظمتها القانونية بصدد تفسير الإصلاحات الواردة في عقودهم [22].

و لكن بالرغم من الصفة الاختيارية للأنكوترمز ، يبدو أنها أصبحت جزء لا يتجزأ من التشريعات الجمركية لبعض بلدان أوربا ، في التصدير و الإستراد ، مما جعلها إلزامية بعد دخولها في التشريع ، و أصبح المتعاقدون مطرين إلى إعتمادها في العقد التجاري المبرم بينهم .

و من أفضل ما تقدمه الانكوترمز للفرقاء المتعاقدين المرونة في إستخدامها حيث تترك الحرية في إضافة شروط أو إستثناء شروط معينة من المصطلح ، شأنها في ذلك شأن الإتفاقيات الدولية التي تتم على نطاق دولي ، و منها قواعد فينا في البيع الدولي للبضائع المنقولة [23]، و سواها ، و لكن المهتمين بقواعد الأنكوترمز يرون من المستحسن أن لا يجري

فرقاء العقد تعديلات كثيرة على مصطلح الأنكوترمز والا وقعوا في مشكلات شرح المصطلح المستعمل ، و أصبحت الأنكوترمز من دون جدوى[24].

و ذهب البعض بشأن قواعد الأنكوترمز إلى القول أنها مجرد مصطلحات تجارية يشكل إدراجها في عقود المبيعات تكملة مفيدة لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع[25].

الفقرة الرابعة : أهمية قواعد الأنكوترمز :

تكمن أهمية الأنكوترمز في أنها الأداة المثلى لإنجاح تنفيذ العقد التجاري الدولي من دون صعوبات و ذلك لأنها تقدم مجموعة من القواعد الدولية لتفسير المصطلحات الأكثر شيوعا في التجارة الخارجية و تسمح لطرفي العقد بالتعرف على الممارسات التجارية المختلفة السائدة في بلد الطرف الآخر ، مما يؤدي إلى الوقاية من سوء الفهم و ما ينتج عن ذلك من منازعات ، أو ينطوي عليه من إضافة الوقت وهدرالمال . كما أنها تتدخل على المستوى الأساسي للعقد ، و بالتالي تؤدي إلى تنظيم العمليات اللاحقة ، و خصوصا فيما يتعلق بالتغليف و النقل و الضمان و التسليم ...إلخ[26].

و بالتالي نجد أن هذه القواعد و تعديلاتها تهدف إلى تحقيق غرضين :

الأول: تحديد إلتزامات الأطراف في عقود التجارة الدولية تحديدا واضحا و دقيقا .

الثاني : وضع و تعديل هذه القواعد على ضوء ما يجري عليه العمل وفقا للعرف السائد في المعاملات التجارية الدولية ، فهي قواعد لا توضع و لا تعدل من فراغ ، و لكن من واقع العرف التجاري ، أو العرف التجاري السائد في دولة معينة إشتهرت بنوع معين من أنواع النشاط التجاري ، فإنجلترا مثلا إشتهرت بأعرافها في مجال التأمين البحري ، و ساد نظامها مختلف دول العالم ، حتى الدول التي لم تأخذ بنظام قانوني مغاير عدلت تشريعاتها لتأخذ بما إستقر عليه العرف الإنجليزي في مجال التأمين البحري [27].

المطلب الثاني : مستجدات مصطلحات التجارة الدولية incotems 2010 :

تجري غرفة التجارة الدولية ICC تعديلات على قواعد الانكوترمز كل عشر سنوات تقريبا و ذلك لمواكبة التطورات التي تطرأ على التجارة الدولية ، و لهذا فقد قامت بمراجعة قواعد 2000 و أدخلت عليها عدة تغيرات أخذت في الحسبان التطورات التي

حدثت خلال سنوات الماضية هدا ما جعلها تصدر شروط و قواعد جديدة مثمثل في قواعد الانكوترمز[28] 2010

الفقرة الأولى : العوامل التي أدت إلى استحداث قواعد الانكوترمز 2010:

من المعلوم أن غرفة التجارة الدولية تعمل على تحيين مصطلحات التجارة الدولية ، و خاصة ما هو موجود في وقتنا الحالي الذي نشهد فيه حركية واسعة في التجارة الدولية و هذا راجع إلى التقدم و التطور في وسائل النقل و كذا التأمين و البنوك إضافة إلى ظهور نمط جديد من النقل و هو النقل من الباب إلى الباب الذي يتجسد من خلال النقل المتعدد الوسائ[29]،الذي عرف رواجا كبيرا في السنوات الاخيرة ، و نجد أن إستعمال الحاويات أدى إلى تطور مثل هذا النقل ...إلخ .

و بالتالي يمكن تلخيص أهم العوامل الذي أخذت بعين الإعتبار في صياغة الطبعة الأخيرة من قواعد الأنكوترمز فيما يلي :

أولا : إنتشار مناطق التجارة الحرة : free trade zones

يصف البعض منطقة التجارة الحرة بأنها المدخل التجاري للتكامل الإقتصادي الذي يعبر بدوره عن مصالح واضحة و فورية لكافة الاطراف ، و يمكن النظر إليها على أنها نقطة بداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل ، الذي يرتكز على سوق كبيرة من أجل الإستفادة من المزايا المباشرة و غير المباشرة للتكامل الاقتصادي ، و في ظل آليات السوق الحرة و بإعتبار أن زيادة التجارة تعني في نهاية زيادة الإنتاج [30]، هذا الاخير كان له الدور الفعال في صياغة قواعد الانكوترمز 2010 ، بحيث لا توجد هناك حدود جمركية بين مجموعة من الدول و بالخصوص المبادلات التجارية من و إلى بلدان الإتحاد الأوربي.

ثانيا : التطورات في الاتصالات الإلكترونية : Electronic communication

في القواعد الأنكوترمز 2000 ، كان هناك عدد من التطورات الإلكترونية، في ذلك الوقت كان التبادل الالكتروني للبيانات [31] EDIعالي التكلفة و لم يتحمل هذا الشكل من نقل الوثائق الكترونيا ، إلا الشركات الكبيرة ، إلا أنه من خلال السنوات 10 الماضية ، أصبحت الإتصالات الإلكترونية بأسعار معقولة و هذا التطور قد إنعكس في قواعد الانكوترمز 2010 ، إذ بينت أن أي وثيقة يمكن إستبدالها بسجل أو إجراء الكتروني يكون لها نفس الدور و القيمة الذي تمثله المستندات الورقية، نظرا لأهمية البالغة التي توفرها

هذه المستندات الورقية في خفض تكاليف السلع بالإضافة إلى إختصار الوقت في تنفيذ العقد و ما يصاحبه من تسليم البضائع في الوقت المحدد .

ثالثا : الإهتمام المتزايد لتوفير مقومات الأمن و السلامة للحركة الدولية للبضائع :

نتيجة الأحداث 11 ديسمبر 2001 و غيرها من الأحداث اللاحقة فإن الحكومات أصبحت تحرص على إتخاذ إجراءات صارمة ضد الأنشطة الإرهابية ، و خاصة في حالة نقل السلع عبر الحدود . و في هذا الصدد فإن المصطلحات التجارية الجديدة تلزم أطراف البيع (البائعون و المشترون) بأن يزود كل طرف منهما الطرف الآخر بإحتياجاته من المعلومات التي تفيد المجال الأمني [32].

رابعا : توسيع نطاق تطبيق قواعد 2010 ليشمل النطاق المحلي للدول :

بالرجوع إلى الشروط السابقة نجدها كلها كانت تحدد نطاق تطبيق قواعد الانكوترمز على المستوى الدولي ، و لكن غرفة التجارة الدولية في الطبعة الأخيرة وسعت من نطاق تطبيقها ليشمل النطاق الوطني للدول ، و بالتالي يمكن إستعمال قواعد الطبعة الأخيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في الدولة الواحدة و عبر المناطق التجارة الحرة .

خامسا: شروط وثيقة التامين على البضائع

هذه الشروط قد تم مراجعتها مع بداية سنة 2009 ، و بالتالي نجد غرفة التجارة الدولية لم تتهاون بالأخذ بعين الإعتبار متطلبات هذه التغيرات ، فعلى سبيل المثال فإن القاعدة البيع CIF[33] بحيث لا يلتزم البائع سوى الحصول على الحد الأدنى للغطاء التأميني على النحو الوارد في الشرط « C » من شروط وثيقة التأمين ، و هذا ما تجسد من خلال الفقرتين A3 و B3 المتعلقة بالتأمين بغية توضيح إلتزامات الطرفين في هذا الصدد[34] .

الفقرة الثانية : التغييرات التي طرأت على قواعد الانكوترمز 2010 :

لقد راعت قواعد المصطلحات التجارية الجديدة 2010 كل العوامل و المقومات الذي ذكرناها ، أخذتا في الحسبان ما إستجد على الساحة الدولية من تطور في المعاملات التجارية خلال السنوات 10 الماضية ، و بالتالي نجدها قد أجرت عملية تحديث وضم القواعد المتعلقة "بالتسليم" delivered بالإضافة إلى إختصار العدد الكلي للقواعد من 13 قاعدة في ضل قواعد 2000 إلى 11 قاعدة فقط في ضل قواعد 2010 [35].

بحيث تم حذف أربع قواعد من الأنكوترمز 2000 و هي :

-DAF : delivery at frontier

-DES : delivery Ex ship

-DEQ : delivery Ex quay

-DDE : delivery duty unpaid

ثم إضافة قاعدتين جديدتين و هما :

-DAT : delivery at terminal

-DAP : delivery at place

الجدول التالي يبين بوضوح القواعد 2000 المستبدلة بقواعد 2010 الجديدة :

Les incoterms 2000 supprimés		Les nouveaux incoterms 2010
DEQ :rendu à quai	→	DAT : rendu au terminal
DAF :rendu à la frontière		
DES : rendu au navire		DAP : rendu au lieu de destination
DDU :rendu non dédouané	→	

Source : S.Hadad et collectif EBPI,OP-cit , P 13 .

و بالتالي يمكن تلخيص فحوى قاعدتين جديدتين و هي قاعدة التسليم DAT في محطة الوصول و قاعدة التسليم DAP في مكان الوصول ، بحيث نجد أن تسليم البضاعة للمشتري يكون في محطة الوصول DAT سواء أكانتالمحطة في الميناء الجوي « terminal » أم رصيف الميناء البحري أم في المكان (place) متفق عليه ، أما القاعدة DAP فإن التسليم يكون في كلا الحالتين يتحمل البائع جميع التكاليف و المخاطر التي ينطوي عليها إحظار البضاعة إلى مكان الوصول المحدد .[36]

بالإضافة ؛ إلى ذلك فقد ، إستحدثت قواعد الانكوترمز 2010 تغيير نقطة التسليم البحرية ، و نقصد بذلكل من البيع FOB ، CIF، CFR ، فقد إستمر إعتماد إنتقال المخاطر من البائع إلى المشتري على أي جهة من حاجز السفينة أي تكون البضاعة المحمولة في شبكة الرافعة أو المعلقة بنهاية سلكها و هي تنتقل من الرصيف أو ظهر الشاحنة بجانب السفينة إلى ظهر الباخرة أو عنابرها فإذا حدث و أن سقطت البضاعة

من الرافعة و تضررت قبل إجتياز الحاجز يكون الضرر لحساب البائع أما اذا سقطت من الرافعة بعد إجتياز الحاجز يكون الضرر لحساب المشتري ، و عليه لو تخيلنا أن الشبكة أو السلك أصبح يتأرجح فوق الحاجز بفعل الرياح فإن الفاصل بين تحمل تكاليف الخطورة هو الاخر يتأرجح مع مهب الريح من البائع ، إلى المشتري و بالعكس . و هذا ما تم إيقافه من خلال القواعد الجديدة لسنة 2010 بأن ثبت بأن شرط التسليم يتواجد على ظهر السفينة فعلا [37].

و هذه القواعد الجديدة لا تهتم فقط كل المتعاملين في بيع و شراء البضائع ، و خاصة شركات التجارة و المصدرين و المستوردين ، بل أنها تهتم أيضا كل اللذين يؤدون الخدمات المصاحبة للعمليات التجارية مثل : الناقلون البحريون ، و الوكلاء الملاحين و متعهدي النقل المتعدد الوسائط و مرحلي البضائع و مقدمي خدمات اللوجستيات و شركات التأمين و البنوك بالإضافة إلى سائر المهتمين بالمعملات التجارية مثل أساتذة الجامعة ، و رجال القضاء ، و المحامين ...و غيرهم .[38]

أولا : تصنيف قواعد الانكوترمز 2010:

يمكن تصنيف قواعد الأنكوترمز 2010 الإحدى عشر إلى مجموعتين معتمدين في ذلك إلى معيار واسطة النقل ، فالمجموعة الأولى تظم 7 قواعد ، تصلح للتطبيق في حالة النقل المتعددة الوسائط transport multimodal ، أي بصرف النظر عن واسطة النقل المستخدمة و بصرف النظر عن إستخدام واسطة واحدة للنقل أو أكثر من واسطة[39]، أما المجموعة الثانية فنقطة إستلام الناقل للبضاعة و نقطة تسليمها إلى المرسل إليه ، كليهما يقعان في موانئ بحرية فهي تصلح فقط للنقل البحري و النقل عبر الممرات الداخلية [40] ، و جاءت هذه المجموعة لتحقق أهداف عقود البيوع البحرية و ما إستجد عليها في ظل التطور الهائل لوسائل النقل و بالخصوص السفينة و قدرة هذه الواسطة على إستعاب أكبر للبضائع مقارنة بالوسائط الأخرى ، ضف إلى ذلك أن أكثر من 70% من التجارة الدولية تمر عبد البحر ، و الجدول التالي يبين بإختصار أنواع و تصنيف مصطلحات التجارة الدولية و المحلية 2010.

المجموعة الأولى شروط تصلح لأية وسيلة أو عدة وسائل النقل		
Ex works	EXA	التسليم المصنع
Free carrier	FCA	التسليم خالص للناقل
Carrier paid to	CPT	النقل مدفوع حتى
Carriage and insurance paid to	CIP	النقل و التأمين مدفوع حتى
Delivered at place	DAT	التسليم في المحطة الطرفية
Delivred at terminal	DAP	التسليم في المكان
Delivered duty haid	DDP	التسليم مع دفع الرسوم
المجموعة الثالثة: شروط تصلح للنقل البحري و النقل عبر الممرات الملاحية الداخلية		
Free plongside ship	FAS	التسليم إلى جانب السفينة
Free on board	FOB	التسليم على ظهر السفينة
Cost and freight	CFR	ثمن البضاعة و النقل
Cost insurance and freight	CIF	ثمن البضاعة و التأمين و النقل

ثانيا : شرح قواعد الانكوترمز 2010 :

سنتناول بالشرح مصطلحات التجارة و المحلية قواعد الأنكوترمز 2010 من خلال توضيح كل مصطلح على حدى ، فكل مصطلح من المصطلحات يتشكل من ثلاث رموز فارقة لكل قاعدة منها ، و توضح بذلك كل قاعدة إلتزامات البائع (المصدر) و المشتري (المستورد) من إبرام عقد النقل أو التامين أو إستخراج المستندات ...إلخ ، كذلك تبيان مكان تسليم البضاعة من البائع إلى المشتري بالإضافة إلى التطرق للمسؤولية من تقع مخاطر فقد أو هلاك أو تلف الذي يلحق بالبضاعة محل العقد[41]

1-تسليم أرض:FXW

تعني أن البائع يسلم البضاعة عندما يضع البضاعة بتصرف المشتري في مرافق البائع أو في مكان آخر محدد و لا يحتاج البائع إلى تحميل البضاعة على أية وسيلة نقل كما لا يحتاج إلى تخليص البضاعة لغرض تصديرها ، و يتحمل مقابل ذلك المشتري جميع المخاطر و التكاليف المتعلقة بأخذ البضاعة من المكان المتفق عليه حتى وقت حلول آجال التسليم المحدد .

2-تسليم خالص للناقل :FCA

يقصد بهذا البيع أن البائع يسلم البضاعة إلى الناقل أو إلى شخص آخر مسمى من قبل المشتري في مرافق البائع ، أو في مكان محدد آخر و المستحسن أن يحدد الأطراف بأكبر قدر ممكن من الوضوح نقطة معينة لمكان التسليم المحدد ، حيث تنتقل المخاطر إلى المشتري في تلك النقطة.

3-النقل مدفوع حتى...:CPT

تعني أن البائع يسلم البضاعة إلى الناقل أو إلى شخص آخر مسمى من قبل البائع في مكان متفق عليه و على البائع أن يبرم عقد النقل و يدفع تكاليف اللازمة لإحضار البضاعة إلى مكان الوصول المحدد .

4-النقل و التأمين مدفوع حتى ... : CIP

المقصود بهذا البيع أن البائع أولا ملزم بتسليم البضاعة الى الناقل أو إلى شخص آخر مسمى من قبل البائع في مكان المتفق عليه ، و على البائع أن يبرم عقد النقل و يدفع تكاليف النقل اللازمة لإحضار البضاعة إلى مكان الوصول المحدد بالإضافة إلى إبرامه لعقد التأمين ضد مخاطر فقدان البضاعة أو الضرر الذي يلحق بها أثناء نقلها و التي تكون على مسؤولية المشتري .

5-ثمن البضاعة و النقل :CFR

المقصود بهذا البيع أن إلتزام البائع يتم من خلال دفع نفقات البضاعة و أجرة النقل التي تلزم لإيصال البضاعة إلى المشتري في ميناء الوصول المحدد في عقد البيع ، مع تحمله كافة مخاطر هلاك و التلف إلى حين مغادرة السفينة لميناء الشحن ، و يتحمل بالمقابل المشتري تبعات هلاك نقل البضاعة أثناء عملية إيجار السفينة ، على الرغم من أن نفقات نقل البضاعة على السفينة هي في الأصل على عاتق البائع ، و بالتالي يمتاز هذا

النوع من البيوع بواجب المشتري في التأمين على البضاعة المبيعة أثناء عملية النقل البحري ، و إلتزام البائع فقط بنفقات النقل ، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند وصول البضاعة إلى ميناء الوصول ، و عندها تبدأ مسؤولية المشتري في إستلام البضاعة و تأمينها إلى المكان النهائي لها[42]

6-ثمن البضاعة و التأمين و النقل:CIF

المقصود هنا بهذا البيع أن البائع يوفي بإلتزامه بالتسليم إذا تم تسليم البضاعة إلى ميناء التفريغ Décharge port المتفق عليه ، بينما تنتقل مخاطر فقد أو تلف البضاعة من البائع إلى المشتري عندما توضع البضاعة على ظهر السفينة on board في ميناء التصدير[43]، بالإضافة إلى إلتزام البائع بترتيب عقد النقل مع الناقل الذي يختاره بنفسه لتوصيل البضاعة إلى ميناء الوصول المسمى named destination port ، و أن يتولى دفع أجرة النقل و التأمين عليها و أي نفقات أخرى تلزم لتوصيل البضاعة إلى ميناء الوصول ، و منذ تلك اللحظة تبدأ مسؤولية المشتري عن فقد البضاعة ، إضافة إلى تحمله كافة التكاليف مثل التفريغ أو الحمولة عند الإستراد ...إلخ .

7-التسليم مع دفع الرسوم :DDP

المقصود بهذا البيع أن البائع يكون قد أوفى بإلتزامه بالتسليم عندما يضع البضاعة تحت تصرف المشتري على متن واسطة النقل الواصلة جاهزة للتفريغ في مكان الوصول المتفق عليه ، و يتحمل البائع هنا جميع التكاليف و المخاطر المتعلقة بإحضار البضاعة إلى مكان الوصول المحدد ، بالإضافة إلى إلتزامه أيضا بتنظيم جمركة البضاعة عند التصدير و الإستراد .

8-التسليم إلى جانب السفينة :FAS

يقصد به البيع الذي ينتهي فيه بإلتزام البائع بوضع البضاعة على رصيف الميناء الذي تقف عليه السفينة الناقلة أو توضع البضاعة في الصنادل التي تنقل الى السفينة الناقلة إذا كانت تقف بعيدا عن رصيف الميناء ، و يعني ذلك أن المشتري يتحمل جميع النفقات و مخاطر هلاك أو تلف البضاعة منذ هذه اللحظة[44].

9-تسلم على ظهر السفينة : FOB

المقصود هنا أن البائع يفي بإلتزامه بتسليم البضاعة إلى المشتري بمجرد وضع البضاعة على متن السفينة التي يحددها المشتري في ميناء الشحن المتفق عليه ، و بالتالي

تنتقل مخاطر ضرر أو فقدان البضاعة إلى المشتري بمجرد أن تكون البضاعة على متن السفينة و يتحمل المشتري جميع التكاليف منذ تلك اللحظة[45].

10-التسليم في المحطة الضرفية :DAT

يكون البائع قد أوفى بإلتزامه بالتسليم عندما يضع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري بعد تفريغها من المركبة الواصلة في المحطة المسماه سواء أكانت في ميناء أو مكان الوصول المتفق عليه (كما كان عليه الحال في ضل القاعدة DEQ) .[46]

11-التسليم في المكان:DAP

فيكون البائع منا قد أوفى بإلتزامه بالتسليم ، عندما يضع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري في المكان المسمى ، جاهزة للتفريغ من المركبة الواصلة .

و الجدير بالذكر أن المحطة الطرفية TERMINAL (المسماه في القاعدة DAT يمكن أن تكون ببساطة واقعة في ميناء من الموانئ سواءا كان هذا ميناء بحري أو جوي أو جاف أو نهريا ، كذلك يمكن أن تكون المحطة الطرفية مخازن أو محطة حاويات أو محطة سكة حديدية أو محطة شاحنات ....إلخ كذلك فإنه من الجزائز أن تكون المركبة الناقلة في حالة القاعدة DAP ليست إلا سفينة ، و أن مكان الوصول المسمى و ميناء بحري [47]

الجدول التالي يبين تقسيم التكاليف بين البائع و المشتري في ظل قواعد الانكوترمز 2010 الجديدة:

	EXW	FCA	FAS	FOB	CFR	CIF	CPT	CIP	DAT	DAP	DDP
التعبئة و التغليف	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع
قبل إرسال البضا	مشتري	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع

عة										
جمركة التصدير	مشتري	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع
الشحن عند القيام	مشتري	مشتري	مشتري	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع
النقل الرئيسي	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع	بائع
التأمين على البضاعة	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	بائع	مشتري	بائع	بائع	بائع
التفريغ عند الوصول	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	بائع	بائع
جمركة الإستراد	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري

إرسال البضاعة من مكان الوصول	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	بائع
التفريغ	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	مشتري	بائع

Source : s.Hadad et collectif EPBI, Op-cit , P 45 .

إستخدام مصطلحات التجارة الدولية :

-يتم تطبيق مصطلحات التجارة الدولية أي قواعد الانكوترمز 2010 على عقد البيع سواء كان دوليا أو محليا حيث يذكر ذلك بوضوح في العقد و ذلك بإستخدام كلمات معينة و دقيقة للتأكد بالفعل أنها مثالية لمقتضى الحال ، و يتعين أن يكون إختيارك للقاعدة الأنكوترمز مناسبا و ملائما للبضاعة و وسيلة نقلها ، كل هذا ما إذا كانت نية المتعاقدين تتجه نحو تعديل أو إضافة المزيد من الإلتزامات مثال على ذلك الإلتزام بتنظيم النقل و التأمين على حساب البائع أو حساب المشتري.[48]

و في حال إختيار أي قاعدة من قواعد الانكوترمز يجب أن يدرك الأطراف بأن تفسير عقودهم يتأثر على نحو كبير بالإجراءات الجمركية و الأعراف المتبعة بالميناء أو المكان المستخدم ، و بالتالي يكون إستخدام قاعدة الانكوترمز بطريقة صحيحة إذا حدد الأطراف الميناء أو المكان المقصود بكل دقة.[49]

و بالتالي نجد أن كلا من القواعد التالية :EXW و FCA و DAT و DAPو DDPو FAS و FOB، يكون المكان المحدد و هو نفس المكان الذي يجري فيه التسليم .

-أما بالنسبة للقواعد الانكوترمز :CIF وCPT و CFR و CIP يختلف المكان المحدد عن المكان تسليم فيكون المكان المحدد هو مكان الوصول الذي تدفع الأجور مقابل النقل إليه.

-تجدر الإشارة أن ثمن البضاعة و طريقة دفعها و كذلك إنتقال الملكية البضاعة من البائع إلى المشتري و النتائج التي تترتب على الإخلال بشروط قد البيع و القانون الواجب تطبيقه و الإختصاص القضائي و غيرها ليست من اختصاص شروط الأنوترمز و لا تتعرض لها بأي شكل من الأشكال، و لهذا على البائع و المشتري أن يتفق عليها في عقد البيع ، أو طبقا لما تقضي به أحكام القانون الواجب التطبيق .

الخاتمة :

تلعب مصطلحات التجارة الدولية « incoterms » دورا بارزا و فعالا في مجال التجارة الدولية ، من خلال ما تقدمه سواء للبائع " المصدر" و " المشتري" المستورد " من قواعد دولية لتفسير المصطلحات التجارية الأكثر شيوعا في التجارة الخارجية ، و تسمح لطرفي العقد بالتعرف إلى الممارسات التجارية المختلفة في بلد الطرف الآخر ، و بالتالي فهي تعبر عن لغة مشتركة بين جميع الفرقاء بتنظيم بعد مشتملات العقد التجاري الدولي مثل النقل و التأمين و الإجراءات الجمركية و نقطة إنتقال مخاطر فقد البضاعة و غيرها من مقتضيات عقد التي تسهل لا محال في تنفيذ العقد بالسرعة الكافية و تجنب ما قد يقع من منازعات التي تنجم عن سوء فهم بعض الشروط موضوع العقد و هذا مالا تتطلبه مقتضيات التجارة الدولية في الوقت الحالي .

<u>الهوامش</u>:

[1]–نهاد عسكر ، مصطلحات التجارة الدولية 2010 « incoterms » ، مقال منشور بمجلة الجمارك المصرية ، العدد 463 ، السنة 2011 ، ص 66 .

[2]–تأسست غرفة التجارة الدولية ، عام 1919 ، و مقرها باريس ، و تتمثل أهداف غرفة في خدمة أعمال القطاع الدولي عن طريق تعزيز التجارة و الاستثمار ، و فتح الأسواق و السلع و الخدمات و التدفق الحر لرؤوس الأموال. تعمل الغرفة من خلال لجانها و هيئاتها المختلفة في مجالات تشمل التحكيم ، و الخدمات المصرفية و المنافسة ، و الأعمال التجارية الالكترونية و الجمارك و تيسير التجارة، و الخدمات المالية و التأمين و السياسات التجارية و النقل و الخدمات اللوجستية و من أبرز أعمالها في مجال تسيير التجارة القواعد التي وضعتها فيما يتعلق بمصطلحات البيوع التجارية .

[3]–كلمة الامنكوترمز« incoterms » مشتقة من العبارات الانجليزية international commercial terms)

[4]–لا يمكن في أي حال من الأحوال أن نجد تعريف جامع مانع لهذه المصطلحات ، إذ نجد أن الكثير من الفقه أوجد تعريفات مختلفة و متباينة لهذه المصطلحات .

[5]– عمر سعد الله،قانون التجارة الدولية –النظرية المعاصرة – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2، 2009،ص127.

[6]–مختار السويفي ، مصطلحات التجارة الدولية و النقل البحري و أنواع النقل الدولي الأخرى ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ، 1999 ، ص 225 .

[7]-Yves Godfroid, les incoterms 2010, ordre des avocats du hiege : Espace entreprises , mars2011,publié sur sit web suivant – http://entreprise. Berreaudeliege-be= les incoterms sont des règles régissant certains aspects de la vente commerciale , quelle soit nationale ou internationale , dans le but de faciliter le commerce et donc les relations entre les entreprises , il sont parfais qualifiés de contrats- modèles , ou ont un caractère supplétif et facultatif .

8–يعني المصطلح فوب تسليم على ظهر السفينة و المشتق من اللغة الإنجليزية « free on board »

[9]–إلياس ناصف, موسوعة العقود المدنية والتجارية ، البيوع البحرية ، دار المنشورات الحلبي، ج 10 ، 2002 ، ص 68 .

[10]–ترجع مصطلحات التجارة الدولية في نشأتها و تطويرها إلى العرف و العادات التجارية التي غالبا ما نجدها في موانئ بحرية و ليس في التشريع .

[11]– عبد الفتاح ترك ، عقود البيوع البحرية الدولية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،ط1، 2007،ص12.

[12]–مختار السويفي ، مرجع سابق ، ص 226 .

[13]-DDP, Delivered Duty Paid

[14] -DAF, Delivred at frontier

[15]–عبد الفتاح ترك ، المرجع السابق ، ص 13 .

[16]–تضمن الإصدار السادس من قواعد الأنكوترمز 13 قاعدة دخلت حيز التنفيذ الدولي في الفاتح من جويلية 1990.

[17]– مصطلحات التجارة الدولية عام 2000، منشورات غرفة التجارة الدولية ، رقم 560 .

[18]–عمر سعد الله ، مرجع سابق ، ص 132

[19]–فاروق ملش ، قواعد غرفة التجارة الدولية ICC بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية و الدولية 2010، ص 4 ، مقال منشور عبر الرابط التالي :

Site web :
https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web%.ppt&usg=AFQjCNFg4oL1tC9VvMA0ftUXqaF90K4DHg&bvm=bv.141320020,d.d24&cad=rja.

[20]–مختار السويفي ، المرجع السابق ، ص 225.

[21]–محمود محمد عبانبة ، أحكام عقد النقل , النقل البحري – النقل البري – النقل الجوي ,دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2015 ، ص 192 .

[22]–محمد نصر محمد ، الوجيز في عقود التجارة الدولية ، مكتبة القانون و الاقتصاد ، ط1 ، 2013 ، ص 122 .

[23]–إسمها الكامل إتفاقية فينا للأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع تم إقرارها سنة 1980 و يطلق عليها بالإنجليزية united notion convention on contructs for the international sule goods دخلت حيز النفاد الدولي في الفاتح من جانفي 1988،و لقيت هده الاتفاقية رعاية و اهتمام كبير من دول .

[24]–إلياس ناصف ، مرجع سابق ، ص 30 .

[25]–عمر سعد الله ، مرجع سابق ، ص 128.

[26]–إلياس ناصف ، مرجع سابق ، ص 28 .

[27]–محمود سمير الشرقاوي ، العقود التجارية الدولية " دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 27

[28]– دخلت قواعد الانكوترمز 2010 حيز النفاد الدولي في 1 جانفي 2011، و تغير اسمها من مصطلحات التجارة الدولية الى مصطلحات التجارة الدولية و المحلية ، و هناك من اطاق عليها اسم اخر لهده الطبعة شروط التسليم 2010 نظرا لاهتمام الكبير الدي أولته لهده العملية ، باعتبارها من أهم المراحل الذي ينفد فيها العقد .

[29]–نظام النقل المتعدد الوسائط معناه إلتزام متعهد النقل أو الوكيل بالعولمة للنقل بتوصيل البضائع المحواة أي المشحونة داخل الحاوية من نقطة القيام إلى نقطة الوصول . بإستخدام واسطتي نقل مختلفين على الأقل و بموجب وثيقة نقل واحدة ، تحت مسؤوليته ، الهدف من هذا النظام هو ضمان إنسانية و مرونة حركة البضاعة خلال سلسلة نقل متكاملة تجسد النقل من الباب إلى الباب .

[30]–هبايش فوزية ، دور التجارة الإلكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة شلف ، 2011 – 2012 ، ص 46 .

[31]–المقصود بنظام تبادل المعلومات أو البيانات الكترونيا هو إرسال البيانات محل التبادل التجاري من الحاسب إلى حاسب آخر ، لتحقيق التبادل السريع و الدقيق للمعلومات الخاصة بالعقد التجاري الدولي أو بعبارة أخرى هو نظام إستبدال وثائق الورقية إلى إلكترونية في مجال التجارة الدولية .

[32]–خديجة يعقوبي ، أحكام عقد البيع البحري على ضوء إتفاقية الامم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع 1980 و القانون الجزائري ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، 2010– 2011 ، ص 71 .

[33]–يعني هذا مصطلح ثمن البضاعة زائد التأمين و تكلفة النقل و المشتق من مصطلح الإنجليزي cost insurance freight

[34]-Incoterms 2010 by the international chambre of commerce CCI : publication via the following location : http://www.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fwww.iccwbo.org%2Fproducts-and-services%2Ftrade-facilitation%2Fincoterms-2010%2Fthe-incoterms-rules%2F&h=SAQHJNFhi=« the incoterms 2010 reles are the first version of the incoterms reles since the revision of the institute cargo clauses and take account of alteration made to those clauses. The incoterms 2010 reles place information duties relationg to insurance in articles A3/B3 , which deal with contracts of carriage and **insurance**, these provisions have been moved from the more generic articles found in articles A10/B10 of incoterms 2000 reles. The language in articles **A3/B3** relating to **insurance** has also been altered with a wiew to clarifying obligation regard

[35]–فاروق ملش ، المرجع السابق ، ص 05 ، نهاد عسكر ، المرجع السابق ، ص 68

-S.Hadad et collectif EBPI, les règles du commerce international -les incoterms 2010,page bleu algérien, Avril 2011, P11-12 .

[36]–محمود محمد عباينة ، المرجع السابق ، ص 193 .

[37]–عبد الهادي كاظم الحميري ، شروط التجارة الدوليincoterms و عقود الإستراد و المواضيع ذات الصلة ، مطبعة هيفي ، العراق ، 2013 ، ص 12–13 .

[38]–فاروق ملش ، المرجع السابق ، ص 7 .

–[39]Reles for any mode or mode of transport.

[40]-Rules for sea inland waterway.

[41]–وضعت غرفة التجارة الدولية في صدر المذكرة الإرشادية لقواعد الانكوترمز 2010 ، رسم توضيحي يمكن من خلاله تلخيص مضمون كل قاعدة من قواعد 11 على حدى تبرز بذلك كل من نقطة تسليم و توزيع التكاليف و كل مسؤولية من تقع مخاطر فقد أو هلاك البضاعة .

[42]–محمود فياض ، المعاصر في قوانين التجارة الدولية ، الوراق للنشر و التوزيع ،ط1، 2012، ص 109 .

[43]–الشروط FOB,CFR,CIF تعتبر أن مخاطر فقد أو تلف البضائع قد تحولت إلى المشتري عندما تكون قد وضعت على ظهر السفينة ON BOARD ، و ليس عند عبور البضاعة سور السفينة SHIP S RAIR كما كان الحال في القواعد السابقة 2000.

[44]–محمد نصر محمد ، المرجع السابق ، ص 131 .

الملاحظ أن المصطلح FAS من قواعد الأنكوترمز 2010 لم تحدث عليه أي تغيير بقي على حاله كما عالجته قواعد 2000 .

[45]-Madeleine Naguy , les règles incoterms Icc 2010, Edition janvier 2014, P5, offert par : www.international-pratique.com.

[46]–فاروق ملش ، مرجع سابق ، ص 05 .

[47]– فاروق ملش ، نفس المرجع ، ص 06 .

و الجدير بالذكر هنا أن كلا من القاعدتين DAT و DAP يتحمل البائع فيهما جميع المخاطر المتعلقة بإحضار البضاعة و تفريغها في مكان وصول المحدد .

[48]–فاروق ملش ، المرجع السابق ، ص 13.

[49]–إلياس نصيف ، المرجع السابق ، ص 21= يرى الأستاذ أن قواعد الانكوترمز عرضة لتغيرات و التعديلات المستمرة ، فينصح أن يذكر في العقد ليس فقط الإشارة إلى الإعتماد الانكوترمز في تطبيقه بل أيضا ذكر السنة المتعلقة بهذه القواعد و ذلك منعا لحصول أية منازعات و تفسير مغاير بين فريق و آخر للمصطلح المستعمل في العقد التجاري.

قائمة المراجع :

الكتب بالعربية

_ إلياس ناصف، موسوعة العقود المدنية والتجارية ،البيوع البحرية ، دار المنشورات الحلبي، الجزء 10 ، لبنان، 2002.

_محمد نصر محمد ، الوجيز في عقود التجارة الدولية ، مكتبة القانون و الاقتصاد ، طبعة 1،الرياض ، 2013.

_محمود محمد عبانبة ، أحكام عقد النقل , النقل البحري –النقل البري – النقل الجوي ,دار الثقافة للنشر و التوزيع ، طبعة 1 ، عمان ، 2015 .

_محمود فياض ، المعاصر في قوانين التجارة الدولية ، الوراق للنشر و التوزيع ، طبعة 1 ،عمان ،2012.

_مختار السويفي ، مصطلحات التجارة الدولية و النقل البحري و أنواع النقل الدولي الاخرى ، الدار المصرية اللبنانية ، طبعة 2 ، القاهرة ، 1999.

_محمود سمير الشرقاوي ، العقود التجارية الدولية – دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع – دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992.

_عمر سعد الله ، قانون التجارة الدولية –النظرية المعاصرة – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،طبعة 2، الجزائر ، 2009.

_عبد الهادي كاظم الحميري ، شروط التجارة الدولي incoterms و عقود الإستراد و المواضيع ذات الصلة ، مطبعة هيفي ، العراق ، 2013.

_عبد الفتاح ترك ، عقود البيوع البحرية الدولية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،طبعة 1 ، الإسكندرية ،2007.

المقالات و المدكرات

_نهاد عسكر ، مصطلحات التجارة الدولية 2010 « incoterms » ، مقال منشور بمجلة الجمارك المصرية ، العدد 463 ، السنة 2011.

_فاروق ملش ، قواعد غرفة التجارة الدولية ICC بشأن استخدام مصطلحات التجارة المحلية و الدولية 2010، ص 4 ، مقال منشور عبر الرابط التالي :

Site web :

https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web%.ppt&usg=AFQjCNFg4oL1tC9VvMA0ftUXqaF90K4DHg&bvm=bv.141320020,d.d24&cad=rja.

_ منشورات غرفة التجارة الدولية .

_هبايش فوزية ، دور التجارة الإلكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة شلف ، 2011 – 2012.

_خديجة يعقوبي ، أحكام عقد البيع البحري على ضوء إتفاقية الامم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع 1980 و القانون الجزائري ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، 2010– 2011.

_ S.Hadad et collectif EBPI, les règles du commerce international -les incoterms 2010,page bleu algérien, Avril 2011.

_Madeleine Naguy , les règles incoterms Icc 2010, Edition janvier 2014, P5, offert par : www.international-pratique.com .

_Yves Godfroid, les incoterms 2010, ordre des avocats du hiege : Espace entreprises ,mars2011,publié sur sit web suivant _ http://entreprise. Berreaudeliege-be.

_-Incoterms 2010 by the international chambre of commerce CCI : publication via the following location :

http://www.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Fwww.iccwbo.org%2Fproducts-and-services%2Ftrade-facilitation%2Fincoterms-2010%2Fthe-incoterms-rules%2F&h=SAQHJNFhi.